

Distr.: General
4 January 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الرابعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام ورئيسة الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

على الرغم من الآمال التي تنشأ عموماً مع بداية كل عام جديد، فإن بداية هذا العام كانت مرة أخرى للأسف كثيفة بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني. إذ إن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضاربة عرض الحائط بجميع الدعوات إلى احترام القانون الدولي، استمرت في سياساتها وممارساتها غير القانونية، بما في ذلك على وجه الخصوص أنشطتها الاستيطانية، بما يؤدي إلى زيادة ترسيخ احتلالها غير القانوني وتفاقم شدة ما يلحق بشعبنا من ضرر وما يتحملة من معاناة.

ففي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وخلال أسبوع عطلة واحتفالات عيد الميلاد، أعلنت سلطات الاحتلال عن موافقتها على الآلاف من وحدات الاستيطان الإضافية غير القانونية في فلسطين المحتلة. وكشف النقب عن خطط لبناء أكثر من ٢ ٥٠٠ وحدة استيطانية، الغرض منها استضافة الآلاف والآلاف من المستوطنين الإسرائيليين الذين ينقلون بشكل غير قانوني إلى أرضنا، بالإضافة إلى بناء منطقتين صناعيتين، بهدف تسهيل استغلال مواردنا الطبيعية.

ووفقاً للأرقام التي صدرت عن المنظمة الإسرائيلية غير الحكومية، حركة السلام الآن، في عام ٢٠١٨ وحده، عمدت سلطة الاحتلال إلى الإسراع في بناء ما لا يقل عن ٦١٨ وحدة استيطانية، حيث أنها نفذت معظم هذه الأنشطة الاستيطانية غير القانونية في عمق مناطق الضفة الغربية المحتلة، وبخاصة في القدس الشرقية وبيت لحم وحولهما. وفي هذا الصدد، تمضي إسرائيل في خططها التي تهدف إلى مصادرة قطعة أرض كبيرة مساحتها ١ ١٨٢ دوغماً (أي ما يعادل ١١٨ هكتاراً)، جنوب بيت لحم، يشار إليها بما يسمى المنطقة E2، مما يمهد الطريق لإنشاء مستوطنة غير قانونية أخرى ويؤدي إلى



زيادة تطويق بيت لحم بالمستوطنات ومواصلة السعي إلى القضاء على أي إمكانية لتحقيق الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

وفي إطار هذه الحملة الاستيطانية غير القانونية، واصلت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، هدم منازل الفلسطينيين، حيث دمرت، في ٢ كانون الثاني/يناير، منزلاً لعائلة المغربي في منطقة قلنديا بالضفة الغربية، مما أدى إلى تشريد الأشخاص الستة، بمن فيهم رجل ذو إعاقة. وعلى النحو المبين في وثائق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قامت إسرائيل، في عام ٢٠١٨، بهدم أو مصادرة ٤٥٩ مبنى في الضفة الغربية، غالبيتها في القدس والمنطقة جيم، مما تسبب في تشريد ٤٧٢ فلسطينياً، من بينهم ٢١٦ طفلاً و ١٢٧ امرأة.

وفي القدس الشرقية المحتلة وحدها، قامت السلطة القائمة بالاحتلال بهدم ما لا يقل عن ١٧٧ مبنى في العام الماضي، بما في ذلك ٣٩ منزلاً، مما أدى إلى تشريد أكثر من ١٠٠٠ فلسطيني أو إلحاق الضرر بهم. ولا تزال هناك آلاف من الأسر الأخرى المعرضة لخطر التشريد القسري حيث أن إسرائيل تستهدف تدمير منازلهم وممتلكاتهم، محتجة في أغلب الأحيان بذريعة "عدم وجود رخص بناء"، علماً بأنه يكاد يكون من المستحيل على الفلسطينيين الحصول على تلك الرخص من السلطة القائمة بالاحتلال. ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يوجد في المنطقة جيم وحدها أكثر من ١٣٠٠٠ أمر بتدمير منازل وغيرها من الممتلكات لا تزال لم تنفذ بعد، بما في ذلك ٤٠ أمراً بتدمير مدارس.

وتشكل هذه الأعمال ازدراء سافراً وانتهاكاً صارخاً ومنهجياً للعديد من قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي يطالب فيه المجلس تحديداً بأن توقف إسرائيل فوراً وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وبأن تحترم جميع التزاماتها القانونية في هذا الصدد احتراماً كاملاً. وينبغي التأكيد في هذا الصدد على أن هذه الالتزامات تشمل الالتزامات والمسؤوليات القانونية الملقاة على عاتقها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، التي قرر المجلس، إلى جانب محكمة العدل الدولية، بشكل لا لبس فيه أنها تنطبق على أرضنا، والتي يتوجب على الأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية احترامها وضمناً احترامها.

ونظراً لأن إسرائيل ترتكب في هذه الحال بشكل صارخ انتهاكات جسيمة للاتفاقية، فمن واجب مجلس الأمن والأطراف المتعاقدة السامية أن تعمل على دعم سيادة القانون وضمناً المساءلة ووضع حد لهذا السلوك غير القانوني الذي يحرم شعباً من تراثه وحقوقه، بما في ذلك حقه في تقرير المصير، ويؤدي إلى تشريده بالقوة، وإلى خلق بيئة قائمة على الإكراه تسبب معاناة بشرية واحتياجات إنسانية واسعة النطاق وتقوض أي فرص للتوصل إلى حل سلمي. وعلاوة على ذلك، من واجب المحكمة الجنائية الدولية ضمان المساءلة عن هذه الأنشطة الاستيطانية التي من الواضح أنها تشكل جرائم حرب.

وثمة ضرورة ملحة لاتخاذ تدابير تضمن المساءلة من أجل وضع حد لهذه الحالة من الإفلات من العقاب. ففي حال غياب أي عواقب لذلك الإفلات من العقاب، يبدو من الواضح الجلي أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ستواصل دون هوادة ارتكاب هذه الجرائم، وتهديد الحل القائم على وجود دولتين بشكل لا رجعة فيه والقضاء على جميع آمال السلام. وتشكل المساءلة ضرورة ملحة أيضاً في ضوء التصريحات الاستفزازية المستمرة بشأن القدس والتهديدات الصادرة عن بعض الدول بإنشاء تمثيلها الدبلوماسي مع إسرائيل في مدينة القدس، بما فيه انتهاك مباشر وسافر لقراري مجلس الأمن

٤٧٨ (١٩٨٠) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ولاسيما الفقرتان ٣ و ٥ منهما، وللقرارات الأخرى ذات الصلة. وهذه الأعمال غير القانونية لا يمكن إلا أن تزيد من تفاقم الحالة على أرض الواقع وإعاقة مساعي تحقيق السلام ويجب تفاديها.

وفي الوقت نفسه، فإننا نأسف لأن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تستمر أيضا في ممارسة سياساتها اللاإنسانية ضد السكان المدنيين الفلسطينيين الخاضعين لاحتلالها، وتواصل انتهاكها لحقوق الإنسان الواجبة لهم وارتكاب أعمال الإرهاب والعنف الدائم التي تنشر شعورا بانعدام الأمن البشري، وهي حالة لا تزال تشكل أزمة خطيرة من حيث توفير الحماية. وتستمر حالات قتل واصابة المدنيين الفلسطينيين بطريقة غاشمة على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية. ويشمل ذلك ما تعرض له في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ أربعة فلسطينيين، بينهم صبيان: محمد جحجوح (١٦ سنة)، وعبد العزيز أبو شريعة (٢٨ سنة)، وماهر ياسين (٤٠ سنة)، من أعمال قتل على يد قناصة إسرائيليين كانوا يطلقون النار على المتظاهرين في مسيرة العودة الكبرى المستمرة في قطاع غزة، وقاسم عباسي (١٧ سنة)، في القدس. ففي المجموع، قتل ما لا يقل عن ٢٩٥ فلسطينيا على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية في عام ٢٠١٨ وأصيب أكثر من ٢٩ ٠٠٠ شخص، وهو أكبر عدد من الضحايا يسجل منذ الحرب التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة في عام ٢٠١٤.

وما زال المدنيون الفلسطينيون يتعرضون للاعتقال والاحتجاز والسجن بصورة روتينية على يد السلطة القائمة بالاحتلال التي لا تزال تستهدف بشكل خاص شباننا من الذكور. فخلال اليومين الماضيين فقط، ألقت قوات الاحتلال الإسرائيلية القبض على ما لا يقل عن ٣٥ فلسطينيا واحتجزتهم خلال غارات عسكرية نفذت في جميع أنحاء الضفة الغربية، ولا سيما في مناطق الخليل ونابلس وحنين وبيت لحم. وكان في صفوف المعتقلين سبعة أطفال على الأقل، من بينهم ياسين راغب الفروخ (١٦ سنة)، وقصي نمر الفروخ (١٦ سنة)، وعبدالله موسى جرادات (١٦ سنة)، وطارق نبيل علي (١٦ سنة)، وقصي أسعد شتيوي (١٥ عاما) ومحمد عبد الرازق حنون (١٦ سنة) ومعتز أبو زيد (١٦ سنة). ولا تزال هذه الغارات العنيفة والاعتقالات تزيد من عدد الفلسطينيين المحتجزين لدى السلطات القائمة بهذا الاحتلال الوحشي، والذي يبلغ الآن قرابة ٦ ٠٠٠ شخص.

وفي بداية عام ٢٠١٩، يجب علينا مرة أخرى أن نكرر النداء الذي نوجهه منذ زمن طويل إلى المجتمع الدولي، وفي مقدمته مجلس الأمن، للتصدي لهذه الأزمة من خلال العمل بشكل جماعي على الالتزام بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، من أجل تحميل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، المسؤولية عما ترتكبه من جرائم. فإن المساءلة هي وحدها القدرة على إنهاء هذه الحالة من الإفلات من العقاب وردع ارتكاب الانتهاكات في المستقبل وإنقاذ الأرواح وتجنب المزيد من المعاناة. فبالمساءلة فقط يمكن إنقاذ الحل القائم على وجود دولتين واحتمالات تحقيق سلام عادل.

وإننا نحث المجتمع الدولي على الوفاء بالتزاماته والتصرف بمسؤولية لحماية السكان المدنيين الفلسطينيين وإحياء الآمال وإمكانية تحقيق تقدم حقيقي في هذه السنة الجديدة من أجل إنهاء الاحتلال الذي تفرضه إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ وتحقيق سلام عادل ودائم استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعيات مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية، حسبما أعادت تأكيده الجمعية العامة مؤخرا في ٦ كانون الأول/

ديسمبر ٢٠١٨، تأكيداً لا لبس فيه، باتخاذها القرار ٨٩/٧٣ المتعلق بإقامة سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها ٦٥٣ رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ (A/ES-10/804-S/2018/1114)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال على جميع جرائم الحرب هذه وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي ترتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

السفير

المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة